ATLAS

אטלס

أطلس

للدراسات الإسرائيلية

Atlas Center For Israeli Studies

أوسلو لم تفشل ولكنها أفشلت

"حقيقة عملية السلام"

بقلم

حاييم رامون

ترجمة

مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

غزة - فلسطين

منذ اليوم الأخير من حرب الأيام الستة ولغاية أيامنا هذه، تدور حقًا حرب ضروس لا هوادة فيها حول الوعي الجماهيري بين أتباع نظرية أرض إسرائيل الكاملة وبين المؤمنين بالحفاظ على دولة إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية، حيث إعادة كتابة التاريخ هي إحدى الأدوات التي لا يشمئز منها اليمين الأيديولوجي، ذروة التشويه وإعادة تدوين التاريخ تأتي في كل ما له علاقة بوصف اتفاقيات أوسلو ونتائجها. ما نكتبه هنا نريد منه أن نضع الأمور في نصابها، وأن نوقف مزوري التاريخ عند حدهم، في السطور التالية سأستطلع حقائق الواقع كما كانت حقًا، والاستنتاجات الشخصية السياسية والشعبية المشتقة من هذه الحقائق الواقعية.

أولًا وقبل كل شيء، من المهم الإيضاح أن الانتفاضة الثانية لم تأتِ نتيجة لاتفاقيات أوسلو، فالمسؤولان عنها هما رئيسا الحكومة نتنياهو وباراك بشكل خاص، اللذان قضيا على عملية أوسلو وتنصلا من مراحل تطبيقها المتأخرة وتسببا بفقدان الأمل. غير أنه ولكي ندرس اتفاقيات أوسلو، فهاك إطار زمني متين: منذ لحظة توقيعه في سبتمبر 1993 وحتى فشل "كامب ديفيد" في يوليو 2000، وأي محاولة لتمديد هذه الفترة من أجل تغذية دعاية سياسية يجب أن ترفض. الحجة الرئيسية للدعائيين اليمينيين ضد أوسلو هي "الـ 1000 قتيل من الإسرائيليين"، كذب وافتراء، كل إنسان قتل هو عالم كامل بالنسبة لعائلته ومحيطه وألم فظيع لأصدقائه ولنا كممثلين عن الشعب، من أجل ذلك على وجه الخصوص يجب أن نشم غوغائية القتل الزائد.

اتفاقية أوسلو هي بمثابة هزة أرضية قوية قلقلت المجتمع والشعب الفلسطيني، فتح (التنظيم "الإرهابي" الكبير) اعترفت بدولة إسرائيل وتركت "الإرهاب" وفضلت حل الصراع بالوسائل السياسية، وبالتالي فمن حينها وحتى سبتمبر 2000 لم تقم فتح بتنفيذ أي عملية "إرهابية" ضد إسرائيل. التنظيمات الرافضة في المقابل (وعلى رأسها حماس والجهاد الإسلامي) أعلنت حربًا شاملة على اتفاقيات أوسلو وفتح، وكذلك بعد اتفاقية أوسلو وحتى عيد "البوريم" في فبراير 1994 استمروا في تنفيذ عمليات "إرهابية" بمستوى مشابه لتلك التي نفذوها قبل الاتفاقيات. هذه العمليات تميزت بشكل أساس بالطعن بالسكين وبإطلاق النار العشوائي، حيث قتل في كل عملية منها عدد قليل نسبيًا من الإسرائيليين (1-2 من القتلى)، هذه الفترة يجب مقارنتها بالسنوات الست منذ ديسمبر 1987 (موعد بدء الانتفاضة الأولى) وحتى موعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو في سبتمبر 1993.

المستوطنون يصفون الواقع قبل أوسلو وكأنه رغم وجود عمليات "إرهابية"، لكنها كانت على مستوى منخفض، وليس كذلك. في الـ 14 من فبراير، أرسل مكتب رئيس الأركان إليّ رسالة (أعطيت نسخة عنها لأسرة "مكور ريشون")، الوثيقة تحصي عدد العمليات

التي وقعت في الضفة الغربية وفي غزة ما بين 1990 وحتى 1999، وتظهر الوثيقة أنه منذ 1990 وحتى سبتمبر 1993 (موعد توقيع اتفاقية أوسلو) وقعت في الضفة وغزة 9323 عملية، بمعدل 7 عمليات في اليوم الواحد، ومنذ 1993 وحتى نهاية 1999 على مدار ما يقارب ست سنوات وقعت 4216 عملية، حوالي عمليتيْن في اليوم الواحد.

المغزى الواضح هو أنه وبشكل خاص بعد اتفاقيات أوسلو هبط عدد العمليات "الإرهابية" في اليوم بحوالي 70% بالنسبة للفترة التي سبقتها، ليس بشكل كامل لكن وحقًا أفضل بكثير. إضافة إلى ذلك، وكما تظهر الوثيقة؛ كلما تقدمت العملية (وسيما في ابريل 1996، وعندما بدء التعاون بين القوات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية) انخفض عدد العمليات بشكل دراماتيكي، 1997 وحتى 1999 انخفض عدد العمليات لأقل من عملية واحدة في اليوم.

يجدر التأكيد على ان التعاون الأمني بيننا وبين الفلسطينيين في زمن اتفاقيات أوسلو كان ساريًا، وسيما من 1995 وحتى سبتمبر 2000، وأدى لإحباط معظم محاولات عمليات حماس. حجة اليمين "لماذا أعطيتموهم بنادق؟" وكأن إعطاءهم البنادق هو ما أدى إلى "الإرهاب"، هي حجة كاذبة وغوغائية، فالبنادق استخدمتها الأجهزة الأمنية الفلسطينية للحكم المحلي بدلًا من الجيش الإسرائيلي، ومحاربة "الإرهاب" الحمساوي، ومع الجيش الإسرائيلي. عدد العمليات التي نفذها "مخربون" باستخدام بنادق الجيش الإسرائيلي كان أكثر تفاهة، معظم العمليات المزلزلة نفذها "انتحاريون" حملوا عبوات متفجرة بدائية مكونة في أغلبها من المبيدات الحشرية والمسامير.

في عدد "مكور ريشون" المخصص لمناسبة مرور 25 عامًا على أوسلو، تظهر إحصائية لقتلى "الإرهاب" الفلسطيني، ولكونه لم يُضف مصدر هذه الأعداد؛ اضطررت للتوجه إلى موقع وزارة الخارجية، والذي حسب رأيي هو المصدر الأكثر اطلاعًا، ولم أتفاجأ؛ اتضحت لي فجوات كبيرة للغاية. معطيات وزارة الخارجية تشير إلى أنه كان هناك 200 قتيلًا في الفترة ما بين 1987 وحتى سبتمبر 1993، مقابل الـ 157 الذين أشار إليهم "مكور ريشون"، في الفترة التي ما بين سبتمبر1993 وحتى سبتمبر 2000 (فترة أوسلو) معطيات وزارة الخارجية تظهر انه كان هناك 288 ضحية (حسب "مكور ريشون" 301)، يبدو أنه ليس من قبيل الصدفة تم تقليل الأعداد قبل 1993 وزيدت بعدها.

في الفترة التي بدأت عام 1997، والتي كان فيها التعاون الأمني الإسرائيلي - الفلسطيني يعمل بشكل كافٍ، انخفض مستوى "الإرهاب" إلى حد كبير، فمن يناير 1997 وحتى سبتمبر 2000 قتل في العمليات "الإرهابية" 50 إسرائيلي، ومن 1999 وحتى سبتمبر 2000 قتل 9 إسرائيليين فقط؛ هذه الأرقام تدل على أنه في سنوات التعاون الأمني الذي

أوجد إثر أوسلو كان عدد المصابين الإسرائيليين أقل من عدد المصابين قبل أوسلو، فإذا كان متوسط المصابين في الشهر من 1987 وحتى سبتمبر 1993 2.89 فإنه من 1997 وحتى سبتمبر 2000 انخفض في الشهر إلى 1.11؛ الأرقام تتحدث عن نفسها. لو ان اتفاقية أوسلو استمرت لاستمر عدد المصابين في الانخفاض، وما كنا شهدنا الانتفاضة الثانية الفظيعة.

المسؤولية الفلسطينية

السبب المركزي الذي سمح للتنظيمات "الإرهابية" بتنفيذ مشاريعها - رغم الاتفاقيات بين منظمة التحرير وإسرائيل - يكمن في الحقيقة بأنه في العامين الأوليْن من أوسلو ترنّح التعاون الأمني بين الجيش الإسرائيلي و"الشاباك" وبين القوى الأمنية الفلسطينية، فالأجهزة الأمنية الفلسطينية لم تتكيف مع الواقع الثوري الجديد، والذي بمقتضاه عليهم ان يحاربوا ضد أصدقائهم من التنظيمات "الإرهابية"، والذين كانوا قبل وقت قصير يحاربون معهم ضد إسرائيل. التحوّل الكبير في مستوى التعاون بين قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينية جاء بعد عمليات حماس الدموية بداية 1996، وحينها أعلنت قوات الأمن الفلسطينية الحرب على حماس، فقتلوا أعضاءها وحبسوا الكثيرين منهم.

مسؤولية الجناح اليميني

في عيد "البوريم"، قتل باروخ غولدشتاين أبرياء في الحرم الابراهيمي، هذا العمل "الإرهابي" اعتبر إبرازًا للحرب التي أعلنها اليمين المتطرف العنيف والمناهض للديمقراطية في إسرائيل ضد الاتفاق. من الجدير التأكيد على أن الغالبية العظمى من اليمين عملت ضد الاتفاق بالطرق الديمقراطية، رغم ان أعماله لم تنزلق من إطلاقًا إلى التحريض الخفي على العنف، وسيما ضد رابين. اليمين المتطرف قرر أن يحارب الاتفاق بكل الوسائل، بما في ذلك أعمال العنف، باروخ غولدشتاين كان منغرسًا عميقًا في أوساط اليمين المتطرف، والمجزرة في الحرم الإبراهيمي كان من المفترض أن تؤدى إلى أعمال انتقامية من قبل التنظيمات "الإرهابية" الفلسطينية بحق اليهود، وبالتالي قلقلة التأييد الشعبي لاتفاقيات أوسلو؛ وبالفعل هذا ما حدث، "الإرهاب" الحمساوي أصبح "إرهاب انتحاريين" كلفنا ثمنًا باهظًا، أرواح الكثير من الإسرائيليين.

الضربة الأكبر التي وجهها اليمين لعملية أوسلو هي قتل رابين على يدي يغال عمير، ابن معسكر اليمين المتطرف العنيف والمناهض للديمقراطية. زعمُ المستوطنين بأن مقتل رابين لم يغيّر شيئًا، وأن عملية أوسلو استمرت وكأن رابين لم يقتل؛ كان محاولة لإعادة كتابة التاريخ تمامًا. كما نعلم، الانتخابات في العام 1996 بين بيريس ونتنياهو حسمت بفجوة 1%، ومن الواضح أنه لو لم يُقتل لكان رابين بإمكانه ان يأتي بنسبة نصف أولئك الذين صوتوا لصالح نتنياهو ليصوتوا لصالحه، وجعل هؤلاء الذين امتنعوا عن دعم بيريس يصوتوا لصالحه، رابين كان سيُنتخب ثانية لرئاسة الحكومة ولكان التاريخ مختلفًا؛ لكن مقتل رابين وفوز نتنياهو (المعارض في الواقع لأوسلو) في الانتخابات، وبعد ذلك صعود باراك (الذي عارض هو الآخر في الواقع اتفاقيات أوسلو) إلى سدة الحكم؛ أدى في نهاية الأمر إلى موت عملية "كامب ديفيد" 2000، غولدشتاين وعمير - عليهما اللعنة - ومؤيدوهما شركاء مسؤولون في قتل مئات الإسرائيليين.

مسؤولية رؤساء الحكومة

أرفضُ استخدام قادة المستوطنين لأعداد القتلى من أجل تبرير سياستهم، إنه تحريف مطبق يُراد منه تشويه الحقيقة التاريخية. رغم أنه من الواضح أن التنظيمات "الإرهابية هي التي نفذت العمليات الصادمة في فترة الانتفاضة الثانية، ورغم ان ياسر عرفات خرق التزاماته في أوسلو بعدم عودة الفلسطينيين على الإطلاق إلى طريق "الإرهاب"؛ لكن في ذات الوقت لا شك بأن انصراف نتنياهو وباراك عن اتفاقيات أوسلو كان عاملًا مركزيًا باندلاع الانتفاضة الثانية، بمعنى: عدد المصابين الكبير منذ الـ 2000 وما تلاه ليس نابعًا من اتفاقيات أوسلو، وإنما من بين الكثير من الأمور نابعٌ من انصراف إسرائيل عن اتفاقيات أوسلو.

رغم أنه وفي بداية تولي نتنياهو منصبه، نفذ انسحاب الجيش الإسرائيلي من الخليل حسب الاتفاق الذي التزم به رابين؛ إلا أن هذه كانت هي الخطوة الوحيدة التي قام بها نتنياهو لصالح دفع عملية أوسلو، ومنذ هذه اللحظة وما تلاها؛ عمل كل شيء لكي يجمّد اتفاقيات أوسلو. المرحلة القادمة في تنفيذ الاتفاقيات كان من المفترض أن تكون الدفعة الثانية، والتي تحدد تطبيقها صيف 1998، نتنياهو حاول التملص من تنفيذ الدفعة.

في أعقاب الضغط الذي مارسه عليه الرئيس كلينتون وحزب "الطريق الثالث" شريكه في الائتلاف، وافق نتنياهو على أن يشارك في أكتوبر 1998 بالمحادثات مع عرفات، والتي كان هدفها تطبيق الدفعة الثانية. مع انتهاء المحادثات، أعلن نتنياهو وعرفات أنهما

توصلا إلى اتفاق على تنفيذ الدفعة الثانية، لم يمر يوم واحد منذ لحظة التوقيع حتى أعلن نتنياهو في مطار بن غوريون تراجعه عنها؛ وهكذا انصرف تمامًا عن اتفاقيات أوسلو. "مناورة نتنياهو" أدت في نهاية المطاف إلى انتخابات مبكرة وإلى ازاحته عن الحكم من قبل ايهود باراك، في يويو 2001، وعندما كان نتنياهو ما يزال على معيار "المواطن القلق"، همس في آذان عائلة هرشكوفيتس الثكلى من عفرا قائلًا "لقد أوقفت اتفاقيات أوسلو" هذه المرة قال بيبي الحقيقة.

ومن تتبع تصرفات باراك عن كثب أيضًا منذ بداية التسعينات، كان بإمكانه أن يميز علامات تبشر بالسوء في موقفه من اتفاقيات أوسلو. حتى عند شغله منصب رئيس الأركان، اعتبر باراك اتفاقيات أوسلو بأنها "كثيرة الثقوب مثل الجبنة السويسرية"، وعندما شغل منصب وزير الداخلية في حكومة رابين صوّت ضد اتفاقية أوسلو ونجح في أن يثير غضب رابين عليه، بعد ذلك أيضًا؛ كوزير للخارجية في حكومة بيريس التي اقيمت بعد مقتل رابين، لوحظ تحفظ باراك على اتفاقيات أوسلو، إحدى حججه المتكررة ضد اتفاقية أوسلو هي أن الاتفاق على مراحل لن يصمد، لم يؤمن باراك بالمراحل، كان يقول بأن الصراع بين اليهود والفلسطينيين يجب أن ينتهي دفعة واحدة، هذا هو الأسلوب الذي وصل معه إلى كرسي رئيس الحكومة، في بداية توليه منصبه، حاول باراك أن يتملص من تطبيق الدفعة الثانية، وبضغط كبير من قبل الأمريكيين فقط ومن قبل أصدقائه في الحكومة من الداخل؛ اضطر إلى تنفيذها في سبتمبر 1999.

حسب اتفاقية أوسلو وتفاهمات محادثات شرم الشيخ، المرحلة التالية مناقشة الدفعة الثالثة، بمعنى: الاستعداد من جديد، وبكلمات أخرى: دفعة انسحاب أخرى. باراك تملص قدر ما استطاع من العمل على ذلك، وأكثر من هذا خلال شغله منصبه؛ افتخر باراك بأنه بنى في المستوطنات أربعة أضعاف ما بناه سلفه نتنياهو (على سبيل المثال، وحسب شهادته في لقائه مع أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون).

تجدر الإشارة إلى أنه في اتفاقيات أوسلو، اعترف الفلسطينيون بدولة إسرائيل على مساحة 78% من أرض إسرائيل، بل ووافقوا على تحقيق حلمهم القومي على 22% فقط من مجمل الأرض التي يعتبرونها فلسطين التاريخية. وأكثر من ذلك، في إطار الاتفاقيات التي تشكل عملية أوسلو، تعهد الطرفان مرة تلو الأخرى بالتعامل مع الضفة الغربية وقطاع غزة على أنهما منطقة جغرافية واحدة لا يجب المساس بسلامتها، بل لقد تعهدوا بالامتناع عن خطوات أحادية من شأنها أن تفرض مسبقًا نتائج المفاوضات على الحل النهائي، بناء المستوطنات وزيادة أعداد المستوطنين كان معارضًا لجوهر وروح هذه التعهدات.

في 1993 ومع توقيع الاتفاق، كان هناك حوالي 109 آلاف مستوطن في الضفة الغربية (لا يشمل القدس)، في سبتمبر 2000 بلغ عددهم حوالي 180 ألف (زيادة ما يقارب 60%)، واليوم يوجد حوالي 415 ألف مستوطن؛ بمعنى ان إسرائيل زادت عدد المستوطنين حوالي أربعة أضعاف، وهذا معارض تمامًا لما اتفق عليه. مفهوم ان ليس هناك أي شيء من ناحيتي يبرر "الإرهاب"، لكن ومع ذلك شعر الجانب الفلسطيني بأنه خدع وغبن من قبل إسرائيل، من وجهة نظره فورشة الاستيطان هي بمثابة الاستيلاء على الحمل الذي بقي له حسب اتفاقية أوسلو، إذًا فنتنياهو، إضافة إلى باراك، كانا مسؤولَيْن عن خرق الأساس البارز للاتفاقيات.

في ربيع العام 2000، وعندما فشلت المفاوضات مع سوريا، عاد باراك للعمل على الشأن الفلسطيني؛ حينها وضع على الطاولة مبادرته الفخمة: بلورة اتفاق سلام شامل في جولة محادثات واحدة يشارك فيها الإسرائيليون والفلسطينيون والامريكيون فقط؛ كان ذلك بالطبع انحرافًا كبيرًا عن اتفاقيات أوسلو، التي قامت على أساس فكرة لتدرج. كعضو في الحكومة، حذرتُ باراك من أن أسلوب "كل شيء أو لا شيء" سينتهي بكارثة، وأن الانحراف عن اتفاقيات أوسلو خطأ فادح، وذكرته أيضًا بأنه ومنذ ابريل 1995 آتى الاتفاق ثمارًا أمنية ذات أهمية كبيرة، لكن وقع ما كنت أخشاه، ومؤتمر "كامب ديفيد" انتهى بفشل ذريع.

عندما حط باراك في البلاد، اجتمع وزراء الحكومة في مطار بن غوريون - وكنتُ من بينهم- لكي نستقبله، بدأ باراك خطابه بقوله: هل جننتم؟ لماذا تستخدمون هذا التعبير "لا يوجد شريك؟" ستجلبون علينا انتفاضة ثانية. وأكثر من ذلك، بعد فشل المؤتمر، سأل مراسل "هآرتس" حينها باراك عن مصير الدفعة الثالثة، رد باراك: لقد ماتت موتًا طبيعيًا. غير أن الدفعة الثالثة لم "تمت موتا طبيعيا"، لقد أعدمت من قبل نتنياهو وباراك، فقد كان من المفترض أن تتمها حكومة إسرائيل في إطار المرحلة النهائية من اتفاقيات أوسلو، والتي تعهدت فيها إسرائيل بالانسحاب من المناطق التي كانت ما تزال بيديها، ما عدا المستوطنات ومواقع عسكرية محددة.

هجر باراك طريق أوسلو، وبالتالي وضع حدًا للعملية، في أعقاب ذلك أصدر عرفات أوامره لقوات الأمن الفلسطينية بوقف التعاون الأمني مع الجيش الإسرائيلي و"الشاباك"؛ وهكذا فقد أعطى في الواقع الضوء الأخضر لحماس وبقية التنظيمات "الإرهابية" لتنفيذ عمليات "إرهابية" ضد إسرائيل. إضافة إلى ذلك، فقد سمح لفتح أيضًا بالعودة إلى المساس بإسرائيل، وإن كانت غالبية العمليات "الإرهابية" ترتكبها التنظيمات "المارقة"، لقد كان ذلك خطئًا فظيعًا ارتكبه عرفات، ولقد دفع الفلسطينيون لقاءه ثمنًا باهظًا.

إلى يومنا هذا، ونتيجة لاتفاقيات أوسلو، تتمتع إسرائيل بميزتيْن مركزيتيْن؛ الميزة الأولى: إسرائيل معفاة من المسؤولية المالية والإدارية عن 2.5 مليون فلسطيني في الضفة، ولولا أوسلو لكانت مضطرة لتولي أمورهم، الأمر الذي كان ينطوي على إنفاق مالي ضخم يعد بالمليارات الكثيرة وتخصيص قوى بشرية من آلاف الموظفين، الميزة الثانية: نجاح التنسيق الأمني الإسرائيلي الفلسطيني، والذي تجدد في 2005 مع صعود أبي مازن سدة الحكم. حسب شهادة رئيس "الشاباك" وقادة الجيش فإن هذا التنسيق الأمني أنقذ حياة مئات الإسرائيليين، ومن بينهم مستوطنين كثر على مر السنين، في الأسبوع الماضي فقط؛ أحبطت قوات الأمن الفلسطينية عمليتيْن "إرهابيتيْن" جماعيتيْن استهدفتا قوات الجيش الإسرائيلي بالقرب من طريق 443.

إجمالًا، مغزى أوسلو هو تقسيم البلاد والحفاظ على إسرائيل كدولة ديمقراطية لليهود، كما قال بن غوريون في 1950 "إما أن تكون دولة ثنائية القومية على جميع أرض إسرائيل أو دولة يهودية على جزء من أرض إسرائيل"، اليمين يتنصل من هذه المشكلة ويشعل الجدال على حساب الدماء، وحينها أيضًا يتعمد تشويه الحقائق. هناك حقيقة أساسية واحدة: نظرية اليمين تحوّل إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية، إذا لم تعطَ فيها حقوق المواطن للفلسطينيين؛ ستكون غير ديمقراطية أيضًا. رغم ان الانفصال عن الفلسطينيين من خلال أوسلو ليس سهلًا ومليئًا بالحفر؛ لكنها الطريقة الوحيدة التي ستبقي على إسرائيل كدولة ديمقراطية لليهود بروح هرتزل وبن غوريون.

للأسف الشديد، في الصراع على الوعي التاريخي انتصر اليمين، لكن ليس لأنه صادق؛ بل العكس، والسبب ان اليمين عنيد وموحد ويؤمن بعدالة طريقته ويستخدم من أجل ذلك جميع الوسائل المشروعة، أرض إسرائيل الكاملة بالنسبة له هي فوق كل شيء. في مقابله، اليسار الذي تحوّل إلى معسكر مهزوم، ضعيف، مترهل، غير موحد، تنقصه الروح القتالية رغم ان الحق معه. طريق أوسلو التي تؤدي إلى الانفصال على اساس الاعتراف المتبادل بحل الدولتين هي الأمل الوحيد الذي ما يزال يستطيع أن ينقذ سفينة دولة اليهود من التحطم على جبل جليد الدولة ثنائية القومية. ويا للأسى، انتصار اليمين هو السبب المركزي لكون التجمع اليميني والديني سيهزم تجمع اليسار والوسط في الانتخابات القريبة التي ستجري خلال 2019.

ترجمة ونشر

مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

Atlas Center For Israeli Studies

Website: www.atls.ps

Email: atlas.ps@hotmail.com

Facebook.com/atlas.ps1

Tel. : 0097082834064

Mobile: 00970592826767

جميع الحقوق محفوظة

سبتمبر 2018